

كو٧ مارى عىراق
داد كاي بالآى نىتىحادى

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٣٠/اتحادية/اعلام/٢٠١٨

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٩/٣/٥ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامى وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد واكرم احمد بابان ومحمد صائب النقشبندى وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس أبو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتى :

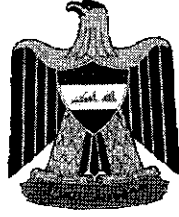
طالب الطعن : (أ . ر . ف) /عضو مجلس النواب/رئيس الجبهة التركمانية/اضافة لوظيفته
وكيله المحامى (م . غ . ع) .

المطلوب الطعن ضده : رئيس مجلس النواب/اضافة لوظيفته - وكيله الموظفان الحقوقيان
المدير (س . ط . ي) والمستشار القانوني المساعد (ه . م . س) .

الادعاء :

ادعى الطاعن بأن المطلوب الطعن ضده اصدر قراره النيابي المرقم (٧) لسنة ٢٠١٨ بتاريخ ٢٠١٨/١١/١١ تضمن استئناف عمل مجلس المفوضين والمدراء العاميين المشكل بموجب قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (١) لسنة ٢٠٠٧ المعدل وان هذا القرار جاء خلافاً لما نص عليه بالمادة (٥) من التعديل الثالث لقانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ حيث تضمنت المادة اعلاه انتداب مجلس القضاء الاعلى (٩) قضاة لادارة المفوضية وتتولى صلاحية مجلس المفوضين وتضمنت المادة اعلاه توقف اعضاء مجلس المفوضين ومديرو مكاتب المحافظات عن العمل لحين الانتهاء من التحقيق في جرائم التزوير التي اشار اليها قرار مجلس الوزراء والتي تشكل وحسب الطعن جرائم مخلة بالشرف ، وان القرار المطعون فيه تضمن عدة

كو^٧مارى عيراق
داد كاي بالآي نيئتياحادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

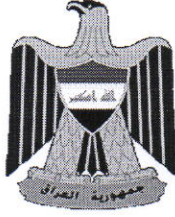
العدد: ٢٣٠/اتحادية/اعلام/٢٠١٨

مخالفات دستورية ، وخاصة المواد (١٣٨) و (٥٩/ثانياً) و (٥٧) ، ويطلب الحكم وفق الطعن بعدم دستورية القرار والغاء النتائج المترتبة عليه ، وفي ضوء الطعن قدم وكلاء المدعى عليه/اضافة لوظيفته لائحة مؤرخة في ٢٠١٩/١/١٧ ضمنها دفعه ويطلب رد الطعن للأسباب التي وردت في الدفع ومنها ان مجلس النواب اتخذ القرار المطعون فيه بعد ورود قرار اللجنة التحقيقية المشكلة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٢٣٤) لسنة ٢٠١٨ حيث انتهت اللجنة اعمالها وتوجيهاتها بموجب المحضر المؤرخ في ٢٠١٨/٢/١٤ وصادق عليه رئيس مجلس الوزراء ، وقد قدم وكيل الطاعن لائحة توضيحية مؤرخة في ٢٠١٩/١/٢١ ضمنها الاجابة على اللائحة اعلاه وفي ضوء ذلك فقد دعت المحكمة الطرفين للمرافعة وفي اليوم المعين تشكلت المحكمة وحضر وكيلاهما وكرر كل منهما طلباته واقواله السابقة واكملت المحكمة تحقيقاتها وافهم ختام المرافعة وتلي قرار الحكم علناً في ٢٠١٨/٣/٥ .

قرار الحكم :

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطاعن (المدعى) رئيس الجبهة التركمانية في مجلس النواب/اضافة لوظيفته يدعي بأن المطلوب الطعن ضده اصدر قراره النيابي المرقم (٧) لسنة ٢٠١٨ بتاريخ ٢٠١٨/١١/١١ ، تضمن استئناف عمل مجلس المفوضين والمدراء العامين المشكل بموجب قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (١) لسنة ٢٠٠٧ المعدل ويذهب المدعى في طلبه الى ان هذا القرار جاء خلافاً لما ورد بالمادة (٥) من التعديل الثالث لقانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ ، ذلك ان المادة (٥) تضمنت انتداب مجلس القضاء الاعلى (٩) قضاة لادارة المفوضية وتتولى صلاحية مجلسها وتضمنت المادة اعلاه توقف اعضاء مجلس المفوضين ومديروا المكاتب في المحافظات عن العمل لحين الانتهاء من التحقيق في جرائم التزوير التي أشار اليها قرار مجلس الوزراء

كو٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي ئيتتياحي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٣٠/اتحادية/اعلام/٢٠١٨

والتي تشكل وحسب الطعن جرائم مخلة بالشرف وان القرار المطعون فيه تضمن مخالقات دستورية وحيث قد صدر (محضر اللجنة الحقيقية) المؤرخ في ١٤/٧/٢٠١٨ والذي أيد وجود مخالقات ادارية مما يستلزم مسائلتهم انضباطياً ، وفي ضوء ذلك طلبت اللجنة القانونية في مجلس النواب من رئاسة المجلس اصدار قرار خاص بأستئناف عمل مجلس المفوضين وعلى ضوء الطلب اصدار مجلس النواب (القرار النيابي) رقم (٧) لسنة ٢٠١٨ تضمن استئناف عمل مجلس المفوضين والمدراء العامين وتجد المحكمة الاتحادية العليا ان هذا القرار قراراً ادارياً رسم القانون طريقاً للطعن فيه ولايمثل تشريعاً صادراً بموجب آلية اصدار التشريعات وبذلك فإن المحكمة الاتحادية العليا لا تختص بالنظر في مثل هذه القرارات مما يستوجب رد الدعوى من جهة الاختصاص عليه قرر الحكم برد دعوى الطاعن (المدعي) من جهة الاختصاص وتحميله المصاريف واتعاب محاماة وكيل المظلوم الطعن ضده (المدعى عليه) والبالغة مائة الف دينار وصدر الحكم باتاً استناداً للمادة (٩٤) من الدستور وبالاتفاق وأفهم علناً في ٥/٣/٢٠١٩ .

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
اكرم طه محمد

العضو
اكرم احمد بابان

العضو
محمد صائب النقشبندى

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو
حسين عباس أبو التمن